

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٤٣٩**

الاثنين، ١١ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة مورموكايتي	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد يانوس
	الصين	السيد ليو جيي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

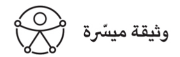
جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

1513592 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: معالي السيدة فيديريكا موغريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية؛ وسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد بيتر سادرلند، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية.

يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة موغريني.

السيدة موغريني (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الليتوانية على دعوتها لي للمشاركة في جلسة اليوم، وذلك أمر نقدره للغاية. إننا هنا لنطلع مجلس الأمن على الحاجة الملحة لمعالجة المآسي التي نواجهها في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ويبدو عام ٢٠١٥ حتى أسوأ من العام الماضي، رغم وفاة ٣٠٠ ٣ مهاجر عام ٢٠١٤ خلال محاولتهم دخول الاتحاد الأوروبي عن طريق البحر، وهو ما يعني أن ثلاثة من أصل كل أربعة أشخاص لقوا حتفهم أثناء عبور الحدود في أي مكان في العالم قد لقوا حتفهم في البحر الأبيض المتوسط. ويفرض علينا ذلك أن تصبح أولويتنا إنقاذ الأرواح، ومنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح في البحار. إننا نعتقد في الاتحاد الأوروبي أن تلك مسؤولية نشترك فيها جميعا، ليس فقط باعتبارنا أوروبيين فحسب، ولكن أيضا على الصعيد العالمي.

إن هذه حالة غير مسبوقة، وتتطلب الحالة الاستثنائية استجابة استثنائية ومنسقة. وثمة حاجة ملحة للاستجابة بطريقة فورية ومشتركة، أي القيام باستجابة طارئة لظاهرة هيكلية، وجدت لتبقى إذا لم نتصرف على نحو فعال لمعالجة أسبابها الحقيقية العميقة، المتمثلة في الفقر والصراعات والأزمات وانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط وخارجها، بما في ذلك الأوضاع التي نشاهدها في سوريا وأفغانستان والقرن الأفريقي.

إننا ندرك حقيقة أنه لا يوجد حل سحري، ولكن يجب أن تكون ثمة استجابة شاملة لمشكلة معقدة. وهذه ليست فقط حالة طوارئ إنسانية ولكن أيضا أزمة أمنية، حيث ترتبط شبكات المهاجرين، بالأنشطة الإرهابية وتمولها في بعض الحالات؛ مما يسهم في عدم الاستقرار في منطقة غير مستقرة بالفعل بما فيه الكفاية.

إن معالجة الوضع تشكل أولا وقبل كل شيء، واجبا أخلاقيا بالنسبة لنا، ولكنه يصب أيضا في المصالح المشتركة لجميع البلدان المعنية، الموجودة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط وكذلك بلدان المنشأ والعبور. ونحن هنا للعمل فورا والعمل معا. إننا بحاجة إلى استجابة استثنائية. وأود القول بأن الاتحاد الأوروبي على استعداد لتحمل المسؤولية أخيرا، عن طريق إنقاذ الأرواح، والترحيب باللاجئين، ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة وتفكيك المنظمات الإجرامية.

ونحن بحاجة للتصدي لهذه التحديات من خلال مبدأين أساسيين هما: الشراكة واتباع نهج شامل. أولا، نحن بحاجة إلى إرساء شراكة وثيقة مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية، بدءا من الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الأوسع، وخاصة مجلس الأمن. ثانيا، نحن بحاجة إلى التصرف بطريقة شاملة لمعالجة جميع المشاكل ذات الصلة، أي الحالة الإنسانية الطارئة الفورية، والحالة الأمنية، والأسباب الجذرية في بلدان المنشأ

والعبور. وأود أن أؤكد أنه في بعض الأحيان تصبح بلدان العبور هي نفسها بلدان المقصد. ومعالجة الأسباب الجذرية، تعني معالجة الفقر وعدم المساواة في الحصول على الموارد، سواء أكانت طبيعية أو مالية، واشتعال الصراعات والأزمات، وانتهاكات حقوق الإنسان.

إن ما نحتاجه اليوم هو التضامن المشترك والرؤية طويلة الأجل واتخاذ إجراءات فورية، وذلك في شراكة كاملة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولهذا السبب من المهم للغاية بالنسبة لي أن أكون هنا اليوم.

وسوف يؤدي الاتحاد الأوروبي الدور المنوط به. وقد سبق أن ناقشنا كيفية معالجة هذه المأساة، في الشهر الماضي هنا في نيويورك. وكما أكدت آنذاك، فإن الاتحاد الأوروبي يكثف عمله من أجل معالجة الأسباب الجذرية للمآسي والتصدّي للاتجار بالأشخاص والتهريب في البحر الأبيض المتوسط.ومنذ ذلك الحين، فقد عملنا على ذلك مع الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الاجتماع المشترك في بروكسل قبل بضعة أسابيع. وستعرض المفوضية الأوروبية خطة أوروبية جديدة بشأن الهجرة يوم الأربعاء، بعد يومين، تقدم فيها حلولا لكل من التحديات المباشرة وأفضل السُبل لمواجهة الهجرة بجميع جوانبها في الأجل الطويل، باتباع نهج جديد، آخذة على عاتقها مسؤوليات جديدة.وسوف نقترح زيادة جهودنا المبذولة من أجل التسوية وتعزيز الفرص القانونية للوصول إلى أوروبا.وقال السيد جونكر، رئيس المفوضية الأوروبية، في البرلمان الأوروبي قبل بضعة أيام، إذا قمنا بإغلاق الباب أمام جميع الناس، فإنهم سوف يدخلون عبر النوافذ.

ومن جانب آخر، فقد دعا مجلس الأمن أيضا إلى التنفيذ الكامل لبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وحث جميع الدول الأعضاء على معالجة تدفقات الهجرة غير المشروعة والمساهمة في تفكيك شبكات التهريب في المنطقة. ونحن نعلم أننا بحاجة إلى العمل على معالجة المجموعة الكاملة من المسائل المتعلقة بهذه المآسي. إن التصدي لجانب واحد فقط لن يؤدي إلى الحل، ونحن بحاجة إلى العمل معا ليس فقط – كأوروبيين في المقام الأول، ولقد فهمنا ذلك – ولكن أيضا مع المجتمعات الإقليمية والعالمية.

وقررنا نحن، الأوروبيون، في ٢٣ نيسان/أبريل، أن نكثف جهودنا من أجل التصدي للمأساة الإنسانية في البحر الأبيض المتوسط.ويشمل ذلك الجهود المبذولة لتعطيل شبكات الاتجار والتهريب.وقرر المجلس الأوروبي تعزيز وجود الاتحاد الأوروبي في البحر فورا، وتعزيز عمليتي تريتون وبوسيدون الحاليتين. ويجري تعزيز قدراتهما وذلك بمضاعفة الموارد المالية المتاحة لهما ثلاثة أضعاف وبإرسال معدات بحرية إضافية.وفي تلك المناسبة، طلب مني القادة الأوروبيون أيضا اقتراح إجراءات من أجل تعطيل نموذج أعمال شبكات الاتجار بالأشخاص عبر البحر الأبيض المتوسط.وقد طلب بيان المجلس الأوروبي في ٢٣ نيسان/أبريل إلى الممثل السامي أن ”يقوم بجهود منتظمة ترمي إلى تحديد واحتجاز وتدمير السفن قبل أن يتم استخدامها من قِبل المتاجرين بالبشر“، وفقا للقانون الدولي.ولذلك، فإن حضوري هنا في مجلس الأمن اليوم هو غاية في الأهمية بالنسبة لنا.

وقد كنا، في الأسابيع الأخيرة، على استعداد لعملية بحرية محتملة وذلك في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع. ويجري العمل حاليا على وضع ولاية تلك العملية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ببروكسل، وسيتم مناقشتها في اجتماع مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد أسبوع من الآن، في ١٨ أيار/مايو، مع إمكانية اتخاذ أول القرارات في هذه الفرصة.

نريد أن نعمل مع الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن. كما نريد أن نعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تكلمت مرة أخرى بالأمس مع أنطونيو غوتيريس.وقد قامت أفرقتنا بتكثيف عملها المشترك، حيث إن عزمنا الأكيد على

الدوام هو احترام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.وهذ قيمة أساسية وهامة بني عليها الاتحاد الأوروبي، وكما قلت، فإن لدينا عزما أكيدا على الإلتزام بها.نحن نضطلع بالمسؤولية؛ونحن نعمل بجد وسرعة، ولكننا لا نريد، بل لا نستطيع، أن نعمل بمفردنا.ونحن بحاجة إلى شراكة إذا أردنا وضع حد لهذه المآسي.ونحتاج إلى التفكير والعمل معا.ونحتاج إلى تقاسم المسؤوليات.إنها مسؤولية أوروبية ومسؤولية على الصعيد العالمي.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، تكتسي تعددية الأطراف أهمية.كما أن الشراكة أمر هام.واحترام وتعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي بشأن المسائل الرئيسية يكتسيان أهمية أكثر من أي وقت مضى – فيما يتعلق بالمسائل مثل تلك المعروضة علينا. واسمحوا لي أن أطمئن مجلس الأمن صراحة بأنه لن يجبر أي من اللاجئين أو المهاجرين المعترضين في البحر على العودة رغما عنه.وسيتم احترام حقوقهم تماما بموجب اتفاقيات جنيف.

ولأكن واضحا تماما أيضا بشأن نقطة هامة أخرى، وهي ليبيا.فالأمر برمته لا يتعلق بليبيا؛ونحن نعرف ذلك جيدا.وهذا يمكن أن يحدث في أنحاء أخرى من العالم، ولكننا جميعا ندرك جيدا أن الغالبية العظمى من الاتجار بالبشر والتهريب وقعت بليبيا في الأشهر الأخيرة – أو بالأحرى، عبر ليبيا.ما دام أنه لا توجد حكومة وحدة تمارس السلطة الشرعية على كامل أراضي البلد وعلى حدودها البرية والبحرية، فمن المتوقع أن تستمر الحالة على هذا النحو.ولهذا السبب فإن الاتحاد الأوروبي لا يدعم فحسب بل يدعم بنشاط وتصميم كامل العملية التي تقودها الأمم المتحدة للحوار من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية.

والاتحاد الأوروبي يدعم هذه العملية سياسيا ولوجستيا وماليا.وأنا شخصيا على اتصال يومي ووثيق مع برناردينو ليون، في هذا الصدد.في بروكسل، استضفنا اجتماع رؤساء البلديات وممثليها من جميع أنحاء ليبيا مؤخرا، فضلا عن الحوار بشأن الأعمال التجارية.وقبل عشرة أيام، كنت أنا شخصيا في تونس مع برناردينو ليون للالتقاء والتكلم مع جميع الأطراف المشاركة في الحوار.ورسالتنا إلى جميع الليبيين واضحة.فالاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم الدعم لهم بأي طريقة ممكنة للتأكد من ليبيا ستصبح بلدا مستقرا وينعم بالرخاء وهو أمر يمكنها تحقيقه بل وتستحقه، وستكون موحدة في وجه جميع التحديات التي يواجهها البلد وشعبه، وستقف أوروبا إلى جانبهم بالسبل التي يقررانها ويحددانها.

وفي غضون ذلك، يتعين أن يعمل الليبيون والأوروبيون معا في شراكة من أجل مكافحة منظمات الاتجار والتهريب.ويمثل ذلك مصلحة ومسؤولية ليبيتين؛ويمثل ذلك مصلحة ومسؤولية لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط؛ويمثل ذلك مصلحة ومسؤولية أوروبيتين؛ويمثل ذلك مصلحة ومسؤولية أفريقيتين؛وبوسعي أن أقول أن ذلك يمثل مصلحة ومسؤولية عالميتين.ونحن لا نتصرف، بل لن نتصرف ضد أي شخص إلا في شراكة مع الجميع.علينا أن نعمل معا، ونحن هنا من أجل العمل المشترك.

ولذلك أيضا نكثف تعاوننا مع البلدان الرئيسية في أفريقيا والعالم العربي ودعمنا لها، مثل تونس ومصر والسودان ومالي والنيجر.نحن أيضا نوثق التعاون مع تركيا في ضوء الحالة في سوريا والعراق.ونحن نزيد عملنا في إطار الحوارات والشراكات القائمة، فضلا عن الجهود الإقليمية، من عمليتي الرباط والخرطوم.وتمثل هذه عناصر أساسية في نهجنا الشامل إزاء معالجة جميع المسائل المتصلة بالهجرة.وقد أنشأنا بالفعل شراكات التنقل مع المغرب وتونس والأردن، وأقمنا حوارا مخصصا مع لبنان.وهذه شراكات شاملة تغطي جميع الجوانب المتصلة بالهجرة: الهجرة القانونية والتنقل، مع تيسير منح التأشيرات؛ومكافحة الهجرة غير النظامية؛واللجوء والحماية الدولية؛والهجرة والتنمية.ونحن نعمل مع الشركاء الإقليميين في بناء القدرات في مجال إدارة الحدود البحرية وعمليات البحث والإنقاذ.

ومن المهم أيضا أن يعمل الاتحاد الأوروبي والبلدان الأطراف في عمليتي الرباط والخرطوم عمليات، فضلا عن الاتحاد الأفريقي، في شراكة وثيقة بشأن هذه المسألة.ولذلك، نرحب كثيرا بآفاق عقد مؤتمر قمة استثنائي في مالطة بالخريف، كما سبق أن ناقشت مع السيدة زوما في الآونة الأخيرة.ونحن نتناول سوية قضايا الفقر والحرب، وحقوق الإنسان، والتوزيع غير المتكافئ للموارد وفرص الحصول عليها، سواء كانت مالية أم غير ذلك من أنواع الموارد.ويتعين علينا القيام بذلك في شراكة مع جميع البلدان المعنية على قدم المساواة وبناء على الاحترام المتبادل تماما.

والاتحاد الأوروبي على استعداد للاضطلاع بدوره. و لم يكن الحال دائما كذلك، أعلم هذا.الآن، أعتقد أننا مستعدون للقيام بذلك.وأعتقد أننا مستعدون للتصدي للتحديات التي تؤثر علينا جميعا والقيام بذلك لا من الناحية الأمنية فحسب، ولكن أولا وقبل كل شيء من منظور إنساني. بوسع الاتحاد الأوروبي أن يفعل الكثير – وسوف يفعل الكثير، ولكن لا يمكننا القيام بذلك بمفردنا.يجب أن يكون هذا جهدا عالميا.ولذلك نعول على دعم مجلس الأمن في إنقاذ الأرواح وتفكيك المنظمات الإجرامية التي تستغل يأس الشعوب.

وأود أن أختتم باقتباس البابا فرانسيس، الذي قال إن ''هناك قصص تبكينا وتجعلنا نشعر بالخجل''أطلب إلى مجلس الأمن اليوم مساعدتنا جميعا كي نضع حدا للبكاء والشعور بالخجل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة موغريني على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو.

السيد أنطونيو (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء، أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة، وعلى منحنا فرصة لإطلاع أعضاء المجلس على وجهات نظر الاتحاد الأفريقي، بشأن القضايا الهامة للغاية المتعلقة بالهجرة إلى أوروبا، وتهريب المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط. وأود أيضا أن أرحب بحضور السيدة فيديريكا موغريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، والسيد بيتر ساذرلاند الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الهجرة الدولية والتنمية.

تنعقد جلستنا اليوم في ظل كارثة إنسانية تتفاقم في البحر الأبيض المتوسط، مما أسفر عن فقدان أرواح آلاف المهاجرين، العديد منهم أفارقة يحاولون البحث عن ظروف حياة أفضل وأكثر أمانا في أوروبا. إن تلك الحوادث المروعة، التي تمثل مشكلة كبيرة بالنسبة للاتحاد الأفريقي، ينبغي أن تكون بمثابة تنبيه للمجتمع الدولي من أجل التفكير في أسباب حركة الأشخاص بشكل جماعي، فضلا عن اتخاذ الإجراءات المناسبة، لإيجاد حل دائم لهذه المشكلة المستمرة.

ولا يمكن فصل الزيادة الهائلة في عدد الأشخاص الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط، عن الصراعات والأزمات الإنسانية الحادة التي تشهدها بعض أجزاء أفريقيا، لا سيما الوضع في ليبيا، التي تعد البلد الرئيسي الذي ينطلق منه المهاجرون. وقد كان للصراع في هذا البلد دور كبير في هذا الصدد، وستتطلب أية محاولة لمعالجة هذه المسألة، معالجة الصراع في ليبيا أيضا، وفي منطقة الساحل بشكل عام.

إن العديد من المهاجرين يفرون أيضا من الفقر المدقع الذي تفاقم جراء عدد من العوامل، بما في ذلك تغير المناخ، الذي ترتبت عنه عواقب مدمرة على سبل كسب العيش التقليدية. ومن الواضح أن هناك عوامل دافعة أخرى، بما في ذلك عدم إحراز تقدم كاف فيما يتعلق بالتنقل فيما بين البلدان الأفريقية، والديناميات السكانية، والثورة الرقمية، وانتشار بطالة الشباب، وارتفاع عدم المساواة. وبسبب تلك الديناميات، ظهرت أيضا مجموعة من الجماعات الإجرامية

والإرهابية العابرة للحدود الوطنية المنظمة للغاية، بمن في ذلك أشخاص متورطون في الاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين. ويشكل ذلك، تهديدا خطيرا للاستقرار والأمن الأفريقيين والدوليين. وحيثما يجد المرء المتاجرين بالبشر والمهربين، فليكن على يقين من أنه سيجد أيضا المخدرات والمتجرين بها.

وفي هذا السياق، يجب وضع مبادئ الإنسانية والتضامن وتقاسم الأعباء واحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في صلب استراتيجية الاستجابة الدولية. ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وكذلك البلدان المعنية، بما في ذلك بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

وتكتسي نفس القدر من الأهمية، الحاجة إلى تكثيف الجهود الجماعية لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة، وتعزيز التزامنا بمنع نشوب النزاعات وحلها، وتنفيذ برنامج التنمية، والمضي قدما في اتجاه إقامة نظام دولي أكثر عدلا. ونحن على اقتناع بأنه من غير المرجح أن تؤدي الحلول المخصصة التي تركز فقط على جانب معين واحد، على سبيل المثال، تلك التي تركز على الاتجار دون معالجة الأسباب التي تدفع الناس إلى الفرار من بلادهم أو حتى الانهيار شبه الكامل للقانون والنظام، الذي سمح بازدهار الاتجار بالبشر، إلى إحداث التغيير الذي تشتد الحاجة إليه، والذي من شأنه أن يمنع الأشخاص الذين ليس لديهم سبل عيش من البحث عن حياة أفضل في مكان آخر. ولذلك ينبغي علينا أن نعمل على ضمان توفير ظروف الأمن والكرامة في الأوطان الأصلية، لأن الأشخاص اليائسين سيواصلون بالتأكيد الفرار من الحالات الصعبة، ولا سيما النزاعات المسلحة.

ومن المهم أن نلاحظ أن هجرة اللاجئين من الحروب، محمية بموجب القانون الدولي. لكن بعض المهاجرين ليسوا لاجئين، ولم يفروا طوعا، بل نتيجة للصعوبات التي تشكل اعتداء على الكرامة الإنسانية، وينبغي أن تثير حسنا الأخلاقي. ولأن الاحترار العالمي، وندرة المياه يدفعان المزيد من الناس إلى الفرار، من الواضح أن الوضع الحالي يكشف عن وجود ثغرات في الصكوك الدولية القائمة. ومن المهم، بالتالي، الاستفادة من الفرص المتاحة، وخاصة في المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من أجل الشروع في معالجة هذه الحالة.

إن الفئات الأكثر ضعفا، بمن في ذلك المشردين داخليا واللاجئين، غالبا ما يتعرضون للاستغلال والاتجار بالبشر. إنهم يستحقون اهتمامنا وحمايتنا بشكل خاص. لذلك، سيكون على المجتمع الدولي عند تصديه لهذه المشكلة، التصرف على أساس نهج شامل ومتوازن، يأخذ في الاعتبار الحقائق والاتجاهات، وكذلك الروابط القائمة بين الهجرة، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية والإنمائية الرئيسية الأخرى.

ويدرك الاتحاد الأفريقي من جانبه مسؤوليته تمام الإدراك، وهو مستعد لتحمل نصيبه منها. وبالإضافة إلى وضع إطار أفريقي للسياسات المعنية بالهجرة، فإن الاتحاد الأفريقي ملتزم أيضا بمحاربة الاستغلال والاتجار بالبشر، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء الدوليين ومنظمات المجتمع المدني. وخلال الاجتماع بين النظراء في مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأوروبي، الذي عقد في بروكسل في ٢٢ نيسان/أبريل، استعرض الطرفان مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالهجرة القانونية وغير القانونية والقسرية. واتفق الطرفان، بصفة خاصة، على تكثيف تنفيذ إعلان الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، الذي أقره رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا الذي عقد في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤. ومن الجدير بالذكر أن هذا الإعلان السياسي أكد، من بين أمور أخرى، التزام الأطراف المشترك بمكافحة الهجرة غير الشرعية، والتصدي

لجميع جوانبها ذات الصلة، بما في ذلك الوقاية وتعزيز الهجرة وإدارة الحدود، وتهريب المهاجرين والعودة وإعادة التوطين، وكذلك معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية وتعزيز التعاون للتصدي للاتجار بالبشر، وتوفير الحماية الدولية.

وتتمثل المسألة الأخرى التي تهم أفريقيا في التأثير السياسي للهجرة على المجتمعات المضيفة. وتشكل الزيادة في كراهية الأجانب في أفريقيا وخارجها، وخاصة في سياق الأزمات الاقتصادية في كثير من البلدان منذ عام ٢٠٠٨، أحد التحديات التي يتعين علينا مواجهتها. ونحن نتكلم عن الهجرة إلى أوروبا، لا ينبغي لنا أن نغفل حجم الهجرة بين البلدان النامية، وهو ما يسمى أيضا الهجرة فيما بين بلدان الجنوب، والمسائل المتعلقة بها. يزيد عدد الأفارقة الذين يتنقلون داخل منطقتهم عن عدد الذين يسافرون مسافات طويلة للذهاب إلى أجزاء أخرى من العالم. لذلك، يجب أن يؤخذ هذا الاتجاه بعين الاعتبار، ونحن نتناول القضايا المطروحة. ولذلك، ينبغي الاعتراف بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي، بما في ذلك تلك التي يبذلها لتعزيز حرية حركة وهجرة اليد العاملة، ودعمها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد أنطونيو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ساذرلاند.

السيد ساذرلاند (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن.

قبل شهر، كلف نائب الأمين العام الياسون فريقا غير رسمي، يضم المفوض السامي أنطونيو غوتيريس، والمفوض السامي زيد، والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة بيل سوينغ وأنا، من أجل التعامل مع مشكلة أزمة البحر الأبيض المتوسط.

وما برحنا نجتمع بصفة منتظمة منذ ذلك الوقت، وقد أصدرنا عدداً من البيانات المشتركة التي تعبر عن موقف الأمم المتحدة بشأن ما يحدث. وفي هذه الملاحظات الموجزة، سأحدد الأولويات، كما نراها، من أجل الرد الجماعي على الأزمة. وهي، بطبيعة الحال، أولاً: إنقاذ الأرواح وحماية حقوق الإنسان للاجئين، وبصفة أعم للمهاجرين؛ ثانياً، إجراءات إنفاذ القوانين ضد المتّجرين والمهربين؛ ثالثاً، تزايد السبل الآمنة بشكل جذري لتوطين اللاجئين، ولم شمل الأسر وهجرة اليد العاملة؛ ومن ثم المزيد من التضامن مع البلدان الأقرب إلى النزاعات، وتكثيف الجهود لإنهاء النزاعات والحد من إخفاقات التنمية التي شرّدت المزيد من الأشخاص في أيامنا هذه أكثر من أي وقت مضى في التاريخ.

وفي معالجة كل من هذه التحديات، للأمم المتحدة دور حاسم تضطلع به: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين فيما يتعلق باللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة فيما يخص المهاجرين لأسباب اقتصادية. وهذا يتطلب إجراء حوار مكثف بيننا جميعاً – الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات، لا سيما في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وكما أكد الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، تمثل الحالة في البحر الأبيض المتوسط، أولاً وقبل كل شيء، أزمة بالنسبة لمئات الآلاف من اللاجئين والمهاجرين الذين وُضعوا في طريق الخطر. في الـ ١٣٠ يوماً الأولى من عام ٢٠١٥، غرق ما لا يقل عن ١ ٨٠٠ شخص في البحر الأبيض المتوسط. يمثل هذا المجموع زيادة بـ ٢٠ ضعفاً مما كان على مدى الفترة نفسها من العام الماضي. وإذا تواصلت هذه الوتيرة، يمكن أن يموت بين ١٠ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ من المهاجرين بحلول هذا الخريف. وهذا هو السبب في أن العمل فوراً مسؤولية ملزمة وجماعية. يدفع معظم الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط للمهربين ما بين ٥ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ دولار، وربما في بعض الحالات حتى ١٥ ٠٠٠ دولار، من أجل رحلة العبور هذه. وهذا يمثل أكثر من مدخرات الفرد على مدى حياته في العديد من البلدان الأصلية. إن نحو نصف الذين يصلون إلى أوروبا، بناء على الأدلة الحالية، مؤهل للحصول على الحماية الدولية اللاجئين.

ولذا تبدأ الاستراتيجية الفعالة للتصدي للأزمة بالحاجة الفورية إلى إنقاذ الأرواح، بما في ذلك في سياق مشروع قرار لمجلس الأمن. وإذا لم نؤطّر استجابتنا بهذه الطريقة، فسيمثل ذلك فشلاً أخلاقياً من شأنه أن يقوض القانون والأمن الدوليين.

لقد كان المجتمع الدولي غائباً إلى حد كبير عن البحر الأبيض المتوسط إلى أن لقي ٩٠٠ شخص مصرعهم في غضون أسبوع واحد في نيسان/أبريل. وقد تُرك الأمر في المقام الأول إلى البحرية الإيطالية التي بذلت مجهوداً ونشاطاً كبيرين لإنقاذ الأرواح، وتُرك أيضاً إلى السفن التجارية سيئة التجهيز والمنظمات غير الحكومية مثل ''محطة المساعدة البحرية للمهاجرين'' (MOAS). وتحسن الوضع منذ ذلك الحين. وأعلم من زيارة إلى المفوضية الأوروبية في الأسبوع الماضي ومن رئيس المفوضية أنهم على وشك اعتماد ورقة إضافية. وإذا اعتمدت، فهي في رأيي ستحسّن المسائل أكثر وتقدم تقدماً كبيراً في موقف الاتحاد الأوروبي. وقد تعهّد الاتحاد الأوروبي برفع موارده إلى ثلاثة أضعاف ما هي عليه في البحر الأبيض المتوسط. ويجب أن يلتزم بالبحث والإنقاذ بوصفه الأولوية المطلقة مع عملية تريتون. ولكن لا يزال ذلك محدوداً بالعمل في حدود ٣٥ كيلومتراً من ساحل إيطاليا. وليست لديه سوى ست سفن في مقابل ٣٢ من عملية ماره نوستروم، وهو برنامج الحكومة والبحرية الإيطاليتين. إن البحريتين الإيطالية واليونانية وحرس السواحل، التي انضمت إليها سفن من أماكن أخرى الآن، لا تزال تحد من الخسائر في الأرواح. ونتيجة لذلك، انخفض عدد اللاجئين والمهاجرين الذين ماتوا في الأيام الأخيرة.

وفي موازاة ذلك، ينبغي لأوروبا وأفريقيا وضع استراتيجية مشتركة للتعامل مع المهربين والمتجرين، وهو الأمر لن يكون سهلاً بطبيعة الحال. يتطلب ذلك حوكمة أفضل وإنفاذاً منسقاً للقانون، وتوجد مسائل على المحك في الأجل الطويل، وذلك واضح تماماً، مثل التنمية. غير أنه يتعين على البعض الآخر، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط فضلاً عن الاتحاد الأوروبي، أن يأخذوا مسؤولياتهم بجدّية في هذا الصدد.

فالعصابات الإجرامية المنظمة تنشط من منطقة الشرق الأوسط الكبرى، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وصولاً إلى شمال أفريقيا، وإلى داخل أوروبا. ولا يمكن لأي جهة فاعلة بمفردها أو أي أسلوب أن يضمن القبض عليها ومحاكمتها وسجنها. فالمغريات بالنسبة إليهم كبيرة؛ فقد أصبح نقل الأشخاص بصورة غير مشروعة عبر الحدود اليوم أكثر ربحية من البيع غير المشروع للأسلحة أو المخدرات، وسوف يتطلّب التصدي لذلك الخطر بذل جهد منسّق وشامل يقوم على الثقة المتبادلة والامتثال لسيادة القانون. يعمد البعض إلى المقارنة السطحية مع نجاح عمليات مكافحة القرصنة قبالة القرن الأفريقي، ولكن الحسابات في البحر الأبيض المتوسط أكثر تعقيداً، مع وجود لاجئين أبرياء - بمن فيهم الكثير من الأطفال - على خط النار بين المهربين وأي عمليات عسكرية محتملة. ولذا يتعين أن تتقيد جميع تدابير الإنفاذ بالحقوق الدولية للإنسان والقوانين الإنسانية والبحرية والخاصة باللاجئين، وقانون الأمم.

وحتى إذا كان هناك نجاح في إحباط المهربين، سنكون قد خلقنا مشكلة جديدة لا تقلّ خبثاً: سنكون قد حبسنا ملتمسي اللجوء، ما لم نكن حريصين، في بعض البلدان التي لا مجال فيها للحصول على الحماية أو التعليم أو الرعاية الصحية أو أسباب المعيشة. وفيما نقوم بتكثيف الجهود لمكافحة تهريب البشر ومكافحة الاتجار بهم، علينا أن نزيد من قدرتنا على توفير الحماية للمحتاجين إليها. يتعين على المجتمع الدولي قبول نصيب عادل من عبء اللاجئين. وتستضيف البلدان الصغيرة مثل لبنان والأردن معاً أكثر من ١,٨ مليون شخص.

وقد منح الاتحاد الأوروبي العام الماضي الحماية الدولية إلى نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. فما الذي ينبغي أن نفعله؟ إن إعادة توطين اللاجئين وغيرها من أشكال السماح بالدخول لأسباب إنسانية هي الوسائل الأسلم والأكثر تنظيماً لدينا لتوفير الحماية. وهذه أدوات لا تستخدم بما فيه الكفاية. نحن بحاجة إلى المزيد من بلدان إعادة التوطين. ونحن بحاجة إلى حصص إعادة توطين

أكبر. إن نصف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ ٢٨ فقط هي من بلدان إعادة التوطين. ونحن بحاجة إلى توفير خيارات أخرى لملتمسي اللجوء: التأشيرات الإنسانية، وصفة الحماية المؤقتة وتأشيرات الدخول قصيرة الأجل. ومن أجل الأساتذة والأطباء والمهندسين الذين بينهم – فضلاً عن الممرضات وعمال البناء وغيرهم من ذوي المهارات التي تحتاجها بلداننا – يمكننا أن نوفر تأشيرات عمل، وتأشيرات موسمية وتأشيرات الهجرة الدائرية. إن لم شمل الأسرة هو حق آخر بالغ الأهمية يتعين تيسيره بشكل فاعل. ونحن لا نكاد ننشر هذه الأدوات المنقذة للحياة.

ويتعين علينا إنشاء طرق آمنة لملتمسي اللجوء ليتبعوا تلك السبل القانونية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نوفر المزيد من المعونة إلى البلدان القريبة من مناطق التراع من أجل ضمان سلامة اللاجئين والمهاجرين وتعليم أطفالهم وتوفير أمل حقيقي في المستقبل. إن نصف عدد اللاجئين من الأطفال لا يتلقون تعليمهم في الوقت الراهن. ومن المهم أيضاً تسليط الضوء على مسؤولية تلك البلدان التي فيها التفاوت واختلال الحكم الرشيد والفقر تدفع الناس إلى الهجرة.

فينبغي أن تكون مسؤولة أمام مواطنيها. ويتعين عليها أن تقوم بتهيئة ظروف يمكن للجميع فيها الاستفادة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ومن أجل الحفاظ على سلامة نظام الحماية الدولية، من الضروري أن تشمل أي خطة شاملة اتفاقات عودة الأشخاص الذين ليسوا في حاجة إلى الحماية الدولية.

وأفهم أن المفوضية الأوروبية ستوافق هذا الأسبوع على جدول أعمال أوروبي بشأن الهجرة. وبناء على ما قيل لي، فإنه سيعزز العديد من هذه الأفكار المتعلقة بالوصول الأكثر أماناً إلى المزيد من قنوات الهجرة القانونية. وأحيي أنا وزملائي هذه التدابير الذكية التدريجية، ونتوقع أن يعتمدها الاتحاد الأوروبي بالسرعة الواجبة وعلى النطاق الذي تستحقه.

وحتى إذا حققنا كل هذا، فإننا لن نكون قد عالجنا المشاكل الأكبر التي نواجهها. فنحن نتكلم عن الأسباب الجذرية، ولكن ما نحتاج إليه بالفعل هو الحلول الجذرية. إن من السهل بما فيه الكفاية الابتعاد عن المتاعب التي تبدو مستعصية على الحل – الصراعات التي تمتد لسنوات طويلة، والحكومات السلطوية التي تسيء معاملة مواطنيها، والتحديات الديمغرافية التي يبدو أنها تنمو بصورة تصاعدية، ولكن كل مشكلة إذا ما تمت تجزئتها، يمكن تحسينها على الأقل. وأقل ما يمكننا أن نفعله، نحتاج إلى إجراء حوار مكثف ومنهجي فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ويجب أن نجلس معاً ونصرّ على ذلك حتى نجد إجابة شاملة. وتقف الأمم المتحدة – ويؤكّد لي ذلك باستمرار علناً وشخصياً الأمين العام على وجه الخصوص ونائب الأمين العام – على أهبة الاستعداد للمساعدة في تعزيز وتوجيه ورعاية هذا الحوار، وينبغي لها أن تفعل ذلك لأنها تمثل مصالح أضعف المشاركين في هذه المأساة على وجه التحديد.

وإننا نقر بأن المطالب الحقيقية في أسواق العمل لدينا ستزداد بتوسيع نطاق التحديات القانونية للهجرة. وعلينا أن نكون مستعدين لمناقشة هذا الأمر بطريقة بناءة لا بطريقة سلبية.

وتساهم منظومة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمات المجتمع المدني بالعديد من السبل للتخفيف من حدة هذه الأزمة، وتقف على استعداد للقيام بما هو أكثر من ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سادرلند على إحاطته الإعلامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.